

وعلى الأمر عدد 1224 لسنة 2012 المؤرخ في 10 أوت 2012 المتعلق بتطبيق أحكام قانون المالية التكميلي لسنة 2012 المتعلقة بإحداث البرنامج الخاص للسكن الاجتماعي كما تم تنقيحه وإتمامه بالأمر عدد 3289 المؤرخ في 2 أوت 2013 وخاصة الفصل 23 منه،

وعلى الأمر عدد 1372 لسنة 2013 المؤرخ في 15 مارس 2013 المتعلق بتسمية أعضاء الحكومة.

قررا ما يلي :

الفصل الأول - تضبط شروط إسناد القروض لاستكمال تمويل المساكن الاجتماعية والممولة من الموارد المخصصة للبرنامج الخاص للسكن الاجتماعي وفقا لما هو مبين بالجدول التالي :

قرار من وزيرى المالية والتجهيز والبيئة مؤرخ في 18 نوفمبر 2013 يتعلق بضبط شروط إسناد قروض لاستكمال تمويل أثمان المساكن الاجتماعية في إطار البرنامج الخاص للسكن الاجتماعي.

إن وزيرى المالية والتجهيز والبيئة،

بعد الاطلاع على القانون التأسيسي عدد 6 لسنة 2011 المؤرخ في 16 ديسمبر 2011 المتعلق بالتنظيم المؤقت للسلط العمومية،

وعلى القانون عدد 1 لسنة 2012 المؤرخ في 16 ماي 2012 المتعلق بقانون المالية التكميلي لسنة 2012 وخاصة الفصول 27 و28 و29 و30 و31 و32 منه،

صنف العائلة	صنف 1	صنف 2	صنف 3
دخل العائلة الشهري	أقل من الأجر الأدنى المهني المضمون	بين الأجر الأدنى المهني المضمون وأقل من مرتين هذا الأجر	بين مرتين الأجر الأدنى المهني المضمون وثلاث مرات هذا الأجر
قيمة القرض القصوى	الفارق بين ثمن المسكن والمنحة	الفارق بين ثمن المسكن والمنحة	الفارق بين ثمن المسكن والمنحة
مدة السداد القصوى	25 سنة	25 سنة	25 سنة
نسبة الفائض	0%	2%	3,5%

الفصل 2 - يتم إبرام عقد رهن عقاري للمسكن الاجتماعي المنتفع به لفائدة المؤسسة المكلفة بالتصرف في الاعتمادات المخصصة للبرنامج المشار إليها بالفصل 5 من الأمر عدد 1224 لسنة 2012 المؤرخ في 10 أوت 2012 المذكور أعلاه.

الفصل 3 - يلتزم المنتفعون بالمساكن الاجتماعية الممولة في إطار البرنامج الخاص للسكن الاجتماعي بإبرام عقد تأمين على الحياة وعقد تأمين ضد الحريق بالنسبة لمبلغ القرض ومدته لفائدة المؤسسة المكلفة بالتصرف في الاعتمادات.

ويمكن، وبطلب من المنتفع، خصم مصاريف التسجيل والتأمين من قيمة المنحة المسندة إليه.

الفصل 4 - في صورة تجاوز التكاليف الناتجة عن الاستخلاص السنوي للقرض المسند 40% من مجموع الدخل العائلي السنوي يمكن اعتبار مداخل الأصول أو الفروع كضمان لسداد القرض كما يمكن تقديم كفيل بالتضامن.

الفصل 5 - ينشر هذا القرار بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية.

تونس في 18 نوفمبر 2013.

وزير المالية
إلياس فخفاخ
وزير التجهيز والبيئة
محمد سلمان

اطلع عليه
رئيس الحكومة
علي لعريض